# "مسلك التّوجيه عند النّحاة" دراسة في الأصول والمسوّغات

# Curriculum guidance for grammarians a study of the origins, and justifications.

د. مهدي محمد خميسي ♥

تاريخ الاستلام: 28-05-2022 تاريخ القبــول: 28-09-2023

**ملخّص:** يسلك النّحاة في تبريرهم صلاحية تعدد الوجه النّحوي للّفظة داخل التّركيب مسلك التّوجيه؛ وهي عملية تقوم على إرجاع الحكم النّحوي إلى أحد الأصول أو القواعد الكلّيّة، فيلزم على أثر ذلك القول بتعدد الوظيفة النّحويّة في الصورة الواحدة، الأمر الذي قد يوهم الاضطراب في صنعة النّحاة من حيث الانضباط العلميّ، ويرمي بقدر من التّردد والشّك على منهج النّحاة وطرقهم في تخريج المسائل النّحويّة، ويقدح في تسويغهم لعملية التّوجيه في أصلها.

من هنا جاء هذا البحث ليكشف عن مسوّغات التّوجيه والأصول النّحويّة التي يتكئ عليها النّحاة في اعتبارهم للتّوجيه مسلكا علميّا في ردّ الفروع إلى أصولها عند تعدد الحكم النّحويّ في اللّفظة الواحدة. وأثر ذلك في تخصيب الدّرس النّحويّ العربيّ.

**كلمات مفتاحيّة:** التّوجيه النّحويّ؛ أصول النّحو؛ منهج النّحاة.

♥جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، البريد الإلكتروني: khemissi-m-mohamed@univ-eltarf.dz (المؤلّف المرسل).

**Abstract:** Grammarians take, in their justification, the validity of the grammatical multiplicity of the word within the structure, the path of direction; It is a process based on returning the grammatical judgment to one of the principles or universal rules. It is a process based on returning the grammatical judgment to one of the principles or universal rules. As a result of this, it is said that there is a multiplicity of grammatical functions in a single image, which may give the illusion of turmoil in the grammarians' craftsmanship in terms of scientific discipline. It creates a degree of hesitation and skepticism about the grammarians' approach and their methods in graduating grammatical issues, and a slander in their justification of the process of guidance in its origin.

Hence, this research came to reveal the justifications for guidance and grammatical principles on which grammarians rely in considering grammatical guidance as a scientific path when there is a multiplicity of grammatical rulings in a single word. and the effect of this enriching the Arabic grammatical lesson.

**Keywords:** grammar principles; grammar guidance; grammarians approach.

**مقدّمة:** لقد حفظ الله لغة كتابه؛ فسخّر لها رجالا جمعوا شاردها وواردها فصنّفوا ووصفوا، ووقفوا على أبنيتها وبنائها، ونظروا في علائق مفرداتها وسرّ انتظامها وتراتبها فيما بينها، فأرسوا قواعدها وأبانوا عن أسرارها ومقاصدها. وسنّوا قوانينًا حصروا بها المقبول منها، ودفعوا بها السّقيم والممنوع عنها.

نهج النّحاة منهج الاستقراء في بنائهم العلمي؛ فتتبعوا نصوص القرآن وأوجه قراءاته وما جُمع مشافهة من الأعراب والقبائل، وأكبّوا على دراسة ذلك الكم الهائل من النّصوص كاشفين عن مسائل اللّغة وعلائق مفرداتها، فحصلوا القواعد والأصول من الكثير الغالب المتّفق. وتخلفت بعض النّصوص التي لا

تقل منزلتها عن غيرها التي قعّدوا بها القواعد وأظهرت وجها مخالفا لما أسّسُوه وحملت تغايرا اعرابيا في النّص الواحد، فكانت قواعدهم وأصولهم على محك التّحدي، إمّا أن يثبتوا صدقها وصرامتها ويدفعوا عنها الشّك والرّيب، أو يعيدون ترميمها وبناء ما تزعزع منها. لم يكن أمام النّحاة والحالة هذه إلّا توجيه تلك النّصوص والتّوفيق بينها وبين مقاييسهم. الأمر الذي طرح قدرا من الشّك في نهجهم لمسلك التّوجيه لتحقيق القواعد والأصول.

فيظّن الظّان غير المتمرس، وبنظرة عجلى منه أنّ مسلك التّوجيه الذي اعتمده النّحاة دليل على تعصب النّحاة لآرائهم وقواعدهم، وتغليبهم للّغات على غيرها، حالهم في ذلك حال الفقهاء الذين قدّموا القياس على النّصوص في بعض أحكامهم، والحقيقة أنّ أمر النّحاة كأمر الفقهاء من حيث المنهج والأصول، فمن لم يطّلع على أصول الفقهاء والنّحاة، لا يملك إلّا الوقوع فيهم واتهامهم بالرّأي والتّعصب المذهبيّ. والقول بأنّ مسلك التّوجيه الذي سلكه النّحاة ما هو إلّا ليٌّ لأعناق النّصوص وتكييفها بحسب آرائهم، وتكلّف منهم غير مشروع يبعث على عدم الثّقة في منهجهم، والتّشكيك في قواعدهم وأصولهم.

ولتجلية هذا الخفاء ودفع هذا التّوهم؛ تأتي هذه المقالة مبرزة لمفهوم التّوجيه عند النّحاة وأثره في إثراء الدّرس النّحويّ العربيّ. وتكشف عن أهم الأصول النّقلية والعقليّة التي حملت النّحاة على سلوك مسلك التّوجيه وسوّغت لهم توجيه الحكم النّحويّ ومنحتهم مشروعيّة إلزام خصومهم قبول وجه آخر للحكم النّحويّ مع وجود غيره ما دام كلاهما يؤدي معنًى مناسبًا، ومن ثمّ فلا تمتنع جهة دون جهة ما دامتا تؤدّيان معنًى مقبولا. وتناولت هذا الموضوع من خلال ثلاث نقاط:

- مقاربة اصطلاحيّة لمفهوم التّوجيه؛
- أثر التّوجيه في تخصيب الدّرس النّحويّ العربيّ؛

– الأصول المسوّغة للتّوجيه عند النّحاة.

**1. مقاربة إصلاحيّة لمفهوم التّوجيه عند النّحاة:**

**1.1 مفهوم مصطلح التّوجيه النّحويّ:** لم يظهر مصطلح التّوجيه عند النّحاة إلّا مع القراءات القرآنيّة التي حملت ظواهر نحويّة اقتضت منهم تخريجها على مقاييسهم، فالقراءات من شواهد عصر الاحتجاج، وهي لا تقلّ منزلة عن تلك النّصوص التي اعتمدها النّحاة في تأصيلاتهم، فعملَ المفسرون والنّحاة على تنزيل تلك الأحرف على الأصول والقواعد الموافقة لها، مؤكّدين على سلامتها واطرادها، وفي الوقت نفسه نافين عن القراءات شبه المشكّكين، ومن ثمّ ظهر مصطلح التّوجيه مضافا إلى القراءات. لكن هذا لا يعني أنّ التّوجيه اجراء قاصر على نصوص القراءات، على العكس فقد عرف النّحاة مسلك التّوجيه منذ استقرار قواعد النّحو وإن لم يظهر كمصطلح.

**أ. التّوجيه في اللّغة:** مصدر للفعل وجّه، ومضارعه يُوجِّه «وَوَجَّهَ الْكَلَام: السَّبِيل التي تَقصِدُها بِهِ»[1]. وقولك «وجَّهْتُ الشَّيءَ جَعلْتُه على جِهَة واحدة ووجَّهتُهُ إلى القِبلَة فَتَوجَّهَ إليها».[2] ويستعار الوجه للمذهب والطريق[3] ويقال: «وجّهَتِ الريحُ الحصا توجِيهًا، إذا ساقَتْه، ويقال: قَاد فلانٌ فلانا فوَجَّه؛ أيّ انْقَادَ واتّبَعَ».[4] ويقال: «خَرج القومُ فوجَّهُوا للنّاس الطّريق تَوجِيهًا إذا وطِئُوهُ وسَلَكُوهُ حتّى استبَانَ أثَرُ الطّريقِ لمَن يَسلُكُه».[5] وإذا تعلّق الأمر بالكلام فتوجِيهُ الكلام: جَعْلُه ذَا وَجْهٍ ودَلِيلٍ[6]؛ أيّ إيراده «على وَجْهٍ يَنْدَفِعُ بِه كَلَامُ الخَصْمِ وقيل: عبارة على وَجْهٍ يُنافي كَلامَ الخَصْمِ».[7]

**ب. التّوجيه في الاصطلاح:** لم أقف في كتب النّحاة الأوائل على تعريف جامعٍ مانعٍ يحدّد دلالة مصطلح التّوجيه على طريقتهم في صناعة الحدود. وإنّما ذكروا في أثناء كلامهم على ذلك المعنى إشارات بألفاظ أخرى نحو: "الوجه" و"التّأويل" و"الحجة" و"التّخريج" وغيرها من الألفاظ التي يقصدون بها معنى التّوجيه. ومن الذين اهتموا بمفهوم هذا المصطلح من المعاصرين علي

أبو المكارم الذي عرّفه بأنّه: «تبيّين النّص بصورة تجعله –آخر الأمر –متفقا مع القواعد المتّبعة».[8]

وعليه فالمقصود بالتّوجيه النّحويّ من حيث الإجراء هو ابراز وجه المناسبة بين القاعدة والحكم، التي قد تخفى على النّاظر في المسألة، مدلّلين عليها بكلّ ما أتيح لهم من أدلّة تؤكّد بأنّ الحكم يعود إلى ذلك الأصل أو إلى تلك القاعدة فيضمنون بذلك صحّة الهيئة التي وردت عليها اللفظة. ويحقّقون السّلامة لمنهجهم الاستقرائي.

يقول أبو حيّان النّحويّ: «وإنّما يسوغ التّأويل إذا كانت الجَادَّةُ على شيء ثمّ جاء شيء يخالف الجَادّة فيُتَأوَّل».[9] أيّ يُوجَّه الحكم الذي جاء به الشّاهد حتّى تتبّين موافقته للجَادَّة التي هي الأصول والقواعد الكليّة.

فيتحصل لدينا أنّ التّوجيه النّحويّ مسلكٌ لاعتبار الشّواهد النّحويّة التي تنتمي إلى عصر الاحتجاج. ومن جهة أخرى هو حقل لشرح القواعد النّحويّة بتطبيقها على الفروع، أي تنزيل الفروع عليها، فهو ميدان صقل القواعد واختبارها.

ومن ثمّ نخلص إلى القول بأنّ التّوجيه النّحويّ أداة لحماية الشّاهد والقاعدة معا.

## 2. مسلك التّوجيه وأثره في تخصيب الدّرس النّحويّ العربيّ:

**1.2 مسلك التّوجيه وأثره في اتّساع المعنى:** إنّ أوّل من فتح باب التّوجيه النّحويّ وتعدد الاحتمالات الإعرابيّة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:175هـ) «كان يُكثر من الاحتمالات في وجوه الإعراب للصيغ والألفاظ والعبارات كما كان يكثر من التّأويل والتّخريج حين يصطدم ببعض القواعد التي يستظهرها وهو في تضاعيف ذلك يحلّل الألفاظ والكلام تحليلا يعينه على ما يريد من توجيه الإعراب ومن التّأويل والتّفسير»[10].

وتعدّد الأوجه النّحويّة في المفردة الواحدة يفضي إلى تعدد وظائف تلك اللّفظة، أيّ تعدد دلالة اللّفظ في التّركيب مع سلامة المعنى المخرج في كلّ منها. وتبيان ذلك من جهة أن:

التّوجيه النّحويّ يتعلّق بوحدات التّركيب وانتظامها والمعنى الذي ينتج عن تعلّقها بعضها ببعض، وتعدد الوجوه الاعرابيّة يتبعه اتّساع في المعنى لتعدّد الدّلالة التي تطرحها العلاقات الاسناديّة كالإسناد المجازي والتّضمين والتّقدير والحذف والزّيادة، ووصف اسم الذّات باسم المعنى نحو قولهم: «أَكُلُ عامٍ نَعَمٌ» فإنّ قوله كلّ «عام» ظرف زمان متعلّق بمحذوف يقع خبرًا مقدمًا، وقوله «نعم» مبتدأ مؤخّر، والنّعم: اسم من الأسماء الدّالة على الذّات ومن المتقرر عند النّحاة أنّ ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن اسم الذّات، وللتّخلص من ذلك قُدّر مضافًا هو اسم معنى يكون هو المبتدأ وأصل الكلام عنده: أكُلّ عامٍ إحرَازُ نَعَم، أو أكلّ عام أخْذُ نَعَم أو تحصيلُ نَعَم أو ما أشبه ذلك[11].

وبتقدير العلاقات التي توافق كلّ وجه ينفتح النّص على معان كثيرة لم تكن في الوجه الواحد، وقد يعمد الموجهون إلى تأيّيد ذلك بنصوص أخرى تؤكّد مجيء تراكيب في اللّغة بذلك المعنى الذي أظهرته التّوجيهات النّحويّة. وتبقى الدّلالة المقصودة من التّركيب محتملة وخاضعة لمرجحات أخرى منها السّياق.

وبهذا يتّضح شرط قبول القراءة عند علماء القراءات وهي أن توافق وجها من وجوه العربيّة. فمتى تعددت الأوجه على نحو يجعل المعنى يتّسع لها كلّها دون أن ينتقض في بعضها، أو ينتج دلالة مخالفة وغير مقصودة؛ كانت كلّها جائزة صالحة دون تردد.

وممّا تجدر الاشارة إليه كذلك في هذا السّياق وهو ملمح عزيز في كلام عبد القاهر الجّرجاني (ت:471هـ) عن النّظم عند قوله: «اعلم أنْ ليس النّظمُ إلّا أن تضع كلامك الوضعَ الذي يَقتضيه علمُ النّحو، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه وتعرف مناهجَه التي نُهِجت فلا تزيغ عنها، وتحفَظَ الرُّسومَ التي رُسمت لك، فلا

تُخِلَّ بشيءٍ منها».[12] يفهم منه أنّه متى وافقت التّراكيب وجها من وجوه النّحو وأفضى إلى معنى محتملا كان كلاما عربيا. واحتمل التّركيب كلّ تلك المعاني دون اعتراض.

ومن الأمثلة على هذا الذي تقرر من اتّساع المعنى؛ توجيههم للنّصب في لفظتي﴿ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ من قوله تعالى: ﴿هُوَ الذي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [ سورة الرعد: 12]. فإنّ نَصْبهما يحتمل أن يكونا مفعولًا لهما؛ أيّ للخوف والطّمع ويحتمل الحاليّة؛ أيّ أدعُوهُ خائفين وطامعين. ويحتمل المفعولية المطلقة؛ أيّ أدعُوهُ دعاء خوفٍ وطمعٍ. وهذه المعاني كلّها مُرادَة والله أعلم. فإنّه أراد أدعُوه للخوف وأنتم في حالة خوف، ودعاء خوف، وهو اتّساع كبير فبدل أن يقول ثلاثة تعبيرات مختلفة قال تعبيرا واحدا جمعها كلّها. بخلاف ما لو قال (أدعُوه للخوف والطمع) فإنّه يكون للتّعليل فقط.[13]

من الأمثلة كذلك توجيههم للّفظة ﴿ملّة﴾ من قول تعالى:﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [ البقرة: 135].

قرأ الجمهور بالنّصب في: ﴿مِلَّةَ﴾. وقُرئ في الشّواذ برفع ﴿مِلَّةُ﴾ وتوجَّه قراءة الرّفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "بل الهَدْيُ ملةُ"، أو مبتدأ خبره محذوف تقديره: "بل ملةُ إبراهيم حنيفاً هدْيُنا".

وفي توجيه قراءة النّصب أربعةُ أقوال:

الأوّل: أنّه مفعول به لفعل محذوف تقديره: "بل نتَّبِعُ ملّةَ إبراهيم".[14]

الثّاني: أنّه منصوب على الإغراء أيّ: عليكم ملّةَ إبراهيمَ، وبه قال أبو عبيدة.[15]

الثّالث: أنّه منصوب على أنّه خبر لـ (نكون) محذوفة، والمعنى حينئذٍ: "بل نكون أهلَ ملَّةِ إبراهيم"، أو "أصحابَ ملَّةِ إبراهيم"، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه وهو رأيّ الفرّاء، والأخفش، والزّجاج، والزّمخشري[16].

الرّابع: أنّه منصوب على نزع الخافض والمعنى نقتدي بملّة إبراهيم.[17]

**2.2. مسلك التّوجيه وأثره في ضبط القاعدة النّحويّة:** قد تمنح الاحتمالات التي اجتهد النّحويّ في ابرازها ودلّل على سلامتها استنباط وجوه أخرى قياسا على ذلك الوجه المعضد بالنّصوص والمعاني. من ذلك مجيء المصدر موضع الحال؛ نحو قوله تعالى:﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: 260]. و﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [سورة نوح: 08]. وقول العرب: قَتَلْتُهُ صَبْرًا» و«أَتَيْتُه رَكضًا».

فعلى مذهب سيبويه وجمهور البصريّين تقدّر«هذه المصادر منصوبة بالفعل قبلها أحوالاً؛ أيّ دَعَوتُهم مَجاهِرًا، وقَتَلتُه مَصبُورا، وكذا باقيها.

وقال الكوفيّون والأخفش والمبرد هي مفاعيل مطلقة؛ أيّ أنّها منصوبة بالفعل الذي قبلها، وليست في موضع الحال؛ لأنّ معنى قَتَلَهُ: صَبَرَهُ. ومعنى أَعْطَاهُ نَقَدَه»[18].

فإن فرّعت على مذهب البصريّين وهو أن (رَكْضًا) في معنى (راكض) جاز إعماله تقول:(أتيته رَكْضًا فَرَسِي؛ أيّ رَاكِضًا فَرَسي). وإن فرّعت على قول الكوفيّين، وهو أنّ التّقدير: (أَرْكُض رَكضًا) وبه قال أبو علي في الإيضاح لم يُجِزْ إعماله؛ لأنّه كان يكون كَضَرَبْتُ ضربًا[19].

ومن ذلك أنّ (ليس) الأصل المطرد فيها دخولها على المسند والمسند إليه في الجملة الاسميّة فتنفي ثبوت الخبر للاسم، فترفع الاسم وتنصب الخبر، لكنّ هذه القاعدة تعارضت مع قول العرب (ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَه) فدخل الفعل النّاسخ على فعل ماض، فاهتزت القاعدة المقرّرة من طرف النّحاة، وتباينت توجيهاتهم لهذا النّص من أجل أن يتوافق مع الأصل المطّرد.

قال سيبويه: «فلولا أنّ فيه إضمارا لم يجز أن تَذكُرَ الفعل ولم تُعمِلْه في اسم؛ ولكن فيه الإضمار مثل ما في (إنّه)»[20]؛ أيّ أنّ (ليس) أُضمِر فيها اسما كقولنا (إنّه). تمسكا بالأصل في (ليس) عندهم إذ لا تدخل إلّا على الأسماء.

وفريق آخر تمسك بظاهر النّص دون تأويل، واستنبط قاعدة يقاس عليها هي أنّ (ليس) بمنزلة (ما) النّافية في هذا النّص. فتكون حرف نفي غير عامل. وبها تلافى النّحاة وجه المعارضة لأصولهم المقررة، ف(ليس) قد تأتي بمعنى (لا)، أو ضمّنوها معنى (لا) فتكون حرفا.

وكذلك فعلوا مع (حتّى) النّاصبة للفعل إذ المتقرر عندهم أنّ الحروف على ثلاثة أضرب؛ حروف مختصّة وحروف غير مختصّة، فالمختصّة حروف الجرّ لا تدخل إلّا على الأسماء، والجوازم لا تدخل إلّا على الأفعال. وغير المختصّ هو ما يدخل عليهما معا، فلا يعمل لعدم اختصاصه بأحدهما. و(حتّى) عند البصريّين من حروف الجّر المختصّة بالأسماء وهو الأصل فيها عندهم. لكن ورد على هذا الأصل ما ينقضه وهو قولهم: (سِرتُ حَتَّى تَغيبَ الشّمسُ). وقوله تعالى:﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [سورة طه:91].

قال البصريّون أنّ (حتّى) هنا حرف جرّ وقع بعدها فعل مضارع فلا بدّ وأن تكون في تأويل الاسم؛ ليصحّ دخول حرف الجرّ عليه، ولا تكون بتأويل الاسم إلّا بـ(أن) أو (ما) أو (كي)، ولا يستقيم تقدير (ما) لأنّها لا تعمل مظهرة فكيف تعمل مقدّرة، ولا تقدير (كي) لفساد المعنى في مثل: (سِرْتُ حتّى تَغيبَ الشّمسُ) فتعيّنت (أن) فوجب تقديرها[21].

أمّا الكوفيّون فجعلوا (حتّى) من حروف النّصب، وأبقوا النّص على ظاهره دون توجيه.

**3. الأصول المسوّغة للتّوجيه عند النّحاة:** من أهم الأصول الرافدة للأوجه المتعددة والمسوّغة لعمليّة التّوجيه النّحويّ عند النّحاة؛ السّماع والعقل. ويندرج تحت العقل؛ القياس وتقدير العامل.

**1.3 السّماع:** وهو أكثر الرّوافد لتلك الأوجه المختلفة، والأصل الأوّل الذي سوّغ للنّحاة توجيه الأحكام، فقد يُروى الشّاهد بروايات مختلفة، كلّ واحدة تُثبت حكما مغايرا للأخرى في المفردة نفسها. وأكثر مظانّه القراءات القرآنيّة

وكلام العرب شعرا ونثرا. فيكون النّحوي مضطرا إلى تبرير تلك الشّواهد المنقولة وتخريجها على القواعد النّحوية التي تتنزل عليها مع تعضيدها بشّواهد أخرى من كلام العرب تثبت سلامة توجيهه للحكم وصحة تنزيله على القاعدة وبذلك يكون السّماع قد سوّغ توجيه تلك النصوص وعضّد ما ذهب إليه النّحوي من أحكام. ويعود أصل السماع إلى:

**1.1.3 الرّواية الأدبيّة:** الرّواية سمة بارزة في العرب قبل الاسلام وبعد الاسلام، كانوا يتناقلون أخبارهم وأنسابهم بالرّواية؛ شعرا كانت أو نثرا، ولمّا جاء الاسلام زاد الاهتمام بها؛ لعظمة المنقول وهو كلام الله ورسوله، فأصبح للرّواية أصولا وضوابط تُطلب في الرّاوي والمرويّ على وصف لم يكن لها قبلا في الأدب والأخبار.

إنّ تعدد الرّواية في الشّاهد الواحد، وتباين فهم العلماء لها، كلّ ذلك لم يقدح في ثبوتها كأصل عند النّحاة ما دامت تضمن معنًى سليما لا يخرج عن سمت العرب في كلامها. وقد أرجع العلماء تعدد الرّواية للشّاهد الواحد إلى أنّ «العرب كانت ينشد بعضهم قول بعض، وكلّ يتكلم على مقتضى لغته التي فُطر عليها، ومن هنا تكثّرت الرّوايات في بعض الأبيات»[22].

الأمر الذي جعل النّحاة يتلّقون هذا التّعدد في الرّواية بالقبول، وعدّوها صحيحة على تعددها وتغايرها في الأحكام واحتجّوا بها دون تردد منهم، ولم يردّوها أو يصفوها بالاضطراب، ولم يتهموا الرّاوي بضعف الضّبط، إلّا ما كان من قبيل صراع الأقران، وردودهم انتصارا لمذاهبهم. وهو أمر لا ينظر إليه عند العلماء. وإلّا فالنّحاة يستشهدون بما بلغهم على الوجه الذي جاء به، وإن رواه غيره على وجه آخر، فكلّ واحد يرى أنّ ما يرويه حجّة. من ذلك ما رواه سيبويه (ت:180) لأوس ابن حجر:

تُواهِقُ رجلاها يداها ورَأْسُهُ ... لها قَتَبٌ خَلفَ الحقيبة رادِفُ.[23]

والشّاهد فيه؛ أنّه رفع (يَدَاهَا) ولم يجعلهما مفعولين لـ (تُوَاهِق). ووجه الكلام أن تكون اليدان منصوبة على المفعولية (تُوَاهِقُ رِجْلَاها يَدَيْهِ). والمعنى يوجب أن تكون اليدان مضافة إلى ضمير مذكر، وهو ضمير الحمار، وذلك أنّ المُوَاهَقَةُ هي المسايرة، والحمار يقدِّم أَتَانَه بين يديه ثمّ يسير خلفها، يعني أنّ يديه تعملان كعمل رجلي الأتان. ورواية البيت في الدّيوان: (تُواهِقُ رِجْلَاها يَدَيْهِ)[24].

قال المبرّد (ت:285) من «أنشده برفع اليدين فقد أخطأ؛ لأنّ الكلام لم يستغن، ولو جاز لجاز: ضَارِبٌ عبدُ الله زيدُ؛ لأنّ من كلّ واحد منهما ضربا».[25] وهو من تعقيباته على كتاب سيبويه التي رجع عن أكثرها.

وتوجيه رواية سيبويه «تُوَاهِقُ رِجلَاها يَدَاهَا» أنّ اليدين مضافة إلى ضمير المؤنث، وهي ضمير الأتان؛ أيّ أنّه «يداها» مرفوعة بإضمار فعل ولم يجعلهما مفعولا؛ فكأنّه قال بعد قوله: «تُوَاهِقُ رِجلَاهَا» تُواهِقُهُما يداها محمول على المعنى؛ لأنّه إذا وَاهَقَتْ الرجلان اليدين، فقد وَاهَقَتْ اليدان الرجلين.

لكنّ النّحاة كما ترى أثبتوا الرّوايتين، وجعلوا لكلّ رواية مخرجا نحويّا لأنّ ممّا تقرر عندهم في هذا الجانب «إذا أنشد العربيّ الذي يحتج بشعره وكلامه بيتًا على ضرب ولفظ غير الضرب المشهور، فقول العربيّ الرّاوي حجّة، كما أنّ قول الشّاعر الذي قال الشّعر في الأصل حجّة»[26].

ومن ذلك قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالةٌ ... فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

هذا البيت يُنشد على ثلاثة أوجه في كلمة (عمّة وخالة): بالرّفع والنّصب والخفض في كلمة واحدة. وكم فيه لا تخرج عن كونها استفهاميّة أو خبريّة.

* فعلى الاستفهام يكون توجيه النّصب في عمّة أنّها تمييز لـ(كم)، وعلى الخبريّة تكون عمّة مجرورة تمييزا لها كذلك، و(كم) على هذين الوجهين هي المبتدأ، خبرها قد حلبت.

* وأمّا الرفع في عمّة، فتوجيهه أنّ عمّة مبتدأ وصفت بقوله: (لك) فجاز الابتداء بها، وخبره قوله: (قَدْ حَلَبَت) ومميِّز كم على هذا الوجه محذوف، وذلك المحذوف لا يخلو إمّا أن يكون مجرورًا فتكون (كم) هي الخبريّة تقديره: كم مرّة. وإمّا أن يكون منصوبًا فتكون (كم) الاستفهاميّة، و(كم) على التّقديرين في محلّ نصب ظرف، والعامل فيه قوله: (قَدْ حَلَبَت)؛ أيّ" كم وقت عمّة لك وخالة قد حلبت" فالمميّز محذوف، والمراد: الإخبار بكثرة الحَلَبات أو بكثرة الأوقات.[27]

والشّاهد من هذا أنّ تعدد روايات البيت في لفظة (عمّة) بين الرّفع والنّصب والجرّ ألجأ النّحاة إلى توجيه هذه الهيئات الاعرابيّة التي جاءت بها الرّوايات توجيها يتوافق معه المعنى. ولم ينكرها النّحاة ولم يردوا واحدة منها.

**2.1.3 القراءات:** حفلت كتب النّحاة بالشّواهد القرآنيّة، وفتحت القراءات الأفق أمام النّحاة لإثراء الدّرس النّحويّ بالمسائل الخلافيّة والرّدود العلميّة التي تدفع عن القرآن وقراءاته الشّبهة، فكانت مناخا مناسبا للجدل العلميّ والمنافسة من أجل تبرير تلك الهيئات الاعرابيّة المتعددة التي جاءت بها القراءات في بعض أحرف القرآن فترتب على ذلك اختلافهم في توجيه أحكامها الإعرابيّة.

من ذلك توجيههم لكلمة ﴿عَمَلٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [سورة هود:46]. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ﴾ رفعا ومنونا. وفي قوله (غيرُ) بالرّفع. وقرأ الكسائيّ وحده: ﴿إنّه عَمِلَ غيرَ صالحٍ﴾ بفتح العين وكسر الميم وفتح اللام، و(غيرَ) بالنصب.

أمّا توجيه الرّفع والتّنوين على أنّه خبر (إنّ) و(غيرُ) بالرّفع صفة على معنى: (إنّه ذُو عملٍ غيرُ صَالِحٍ).

وتوجيه النّصب على أنّه فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (ابن نوح) و(غيرَ) بالنّصب مفعولا به لـ (عمل) أو صفة لمصدر محذوف. والتّقدير: "يا نوح إنّه ليس من أهلك لأنّه عمل عملا غير صالح". وجملة (عَمِلَ غيرَ صالحٍ) في محلّ رفع خبر (إنّ)[28].

ومن ذلك أيضا؛ اختلافهم في توجيه كلمة ﴿جَزَاءً﴾ من قوله تعالى:﴿ وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا﴾ [ سورة الكهف: 88]. قرأ حفص وحمزة والكسائيّ ويعقوب وخلف (جزاءً) بفتح الهمزة منونة منصوبة مع كسر التّنوين وصلا للسّاكنين. ووجهه أنّه مصدر في موضع الحال نحو: (في الدّارِ قَائِمًا زَيدُ) وبناء عليه يكون (فَلَـه) خبرا مقدّما و(الحسنى) مبتدأ مؤخرا، و(جزاءً) حالا، والتّقدير: فله الحسنى حالة كونها جزاء من اللّه تعالى.

أمّا قراءة الرّفع في (جزاءُ) من غير تنوين، فوجهها أنّه مبتدأ مؤخر، خبره الجـارّ والمجرور قبلـه. و(الحُسْنَى) مضافٌ إليه. والتّقدير: "فله جزاء الحسنى من اللّه تعالى".

ويجوز أن تكون (الحُسْنَى) بدلا من (جَزَاءُ) على أنّ (الحُسْنَى) المراد بها (الجنّة) ويكون التّنوين حُذف لالتّقاء السّاكنين، فيكون المعنى: فله الجنّة.[29]

فكانت القراءات أحد الرّوافد السّماعيّة التي سوّغت للنّحاة سلوك منهج التّوجيه، من أجل تبرير تلك الاختلافات التي نقلها الرّواة الثّقاة على الوجه الذي يضمنون به سلامة منهجهم في بناء قواعدهم.

**3.1.3 لغات العرب:** ممّا حمل النّحاة على توجّيه الحكم النّحويّ وأوجد تعدد الأوجه في اللّفظة الواحدة ما تميّزت به بعض القبائل العربيّة وتفرّدت به في بعض مستويات اللّغة العامّة دون أن يخلّ ذلك بنظامها العام. بعبارة أخرى قد تنفرد مجموعة من الأفراد ببعض السّمات الخاصّة تميّزها داخل النّظام اللّغويّ الواحد وذلك واقع على المستوى الصّوتيّ أو الصّرفيّ أو الدّلاليّ أو النّحويّ.

تقدّم أنّ القواعد النّحويّة تأسّست على الكثير الشّائع من لغة العرب إلّا أنّ النّحاة لم يهملوا ما انفرد منها ممّا اختصّت به قبيلة دون غيرها فعدّوه من لغات العرب، ووضعوا شروطا لقبوله؛ منها أن يكون العربيّ أو القبيلة بعيدا عن الاختلاط نقيّ السّليقة؛ لذلك أخذوا عن غير تلك القبائل التي عنوها بالاستقراء

ممّن سلمت لغته إذا وافق ما سُمع من كلام العرب وجرى على القياس و«يتركون الأخذ عن الأعرابيّ الذي يفهم اللّغة الهجينة؛ لأنّ ذلك يدلّ على طول إقامته في الدّار التي تُفسد اللّغة وتُنقص البيان»[30].

وهذا العمل منهم أوجد تباينا في الأحكام الإعرابيّة لبعض المسموعات وأثبت للّفظة الواحدة أكثر من وجه اعرابيّ، ولكلّ وجه سنده من لغات القبائل. وعلى الرغم من قلة هذه المسموعات إلّا أنّها حملت النّحاة على توجيه تلك الوجوه حتّى تستقيم مع الأكثر الغالب الذي أسّسوا عليه القواعد؛ ومن أمثلة ذلك:

- **خبر (لا) النّافية للجنس:** أهل الحجاز يحذفون خبر (لا) من (لا رَجُلَ ولا غُلامَ)، و (لا حَوْلَ ولا قُوّةَ) والمعنى: لا رجلَ ولا غلامَ لنا، ولا حول ولا قوّة لنا، ويجوز في مذهبهم إظهارُ الخبر؛ نحو: (لا رجلَ أفضَلُ مِنكَ)، و(لا أحدَ خيرٌ مِنكَ).

أمّا بنو تميم فلا يجيزون إظهار خبر (لا) مطلقا، ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأوّلون ما ورد من ذلك؛ فيقولون في قولهم: (لا رَجُلَ أفضلُ مِنكَ»، إنَّ (أفضل) نعتٌ لـ (رجل) على الموضع. وكذلك (خيرٌ مِنكَ) نعت لـ (أحد) على الموضع[31].

واستشكل النّحاة قول حاتم بن عبد الله الطائي:

إذا اللّقاحُ غدتْ مُلْقى أصرَّتُها ... ولا كَرِيمَ من الوِلْدانِ مصبوحُ

المعروف أنّ لغة طَيْئ تشارك لغة بني تميم في وجوب إضمار خبر (لا). لكنّ البيت جاء فيه الإظهار. على هذا قال العلماء أنّ الرّفع في (مصبوحُ) له وجهان:

الأوّل: أنّ الشّاعر ترك طائِيَتَهُ إلى الحجازيّة في هذا البيت. ويكون (مصبوحُ) خبر (لا).

الثّاني: أن تجعل النّعت على الموضع فترفع؛ لأنّ (لا) وما علمت فيه في موضع اسم مبتدأ فتقول: «لا رجلَ ظريفَ»، فتجري (ظريف) على الموضع فيكون موضع اسم مبتدأ والخبر محذوف.

لذلك رأى سيبويه الجواز الإظهار والاضمار في خبرها حملا على اللّغتين قال: «اعلم أنّ (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنّك إذا قلت: (هلْ مِن رَجلٍ) فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك: (ما مِن رَجلٍ، ومَا مِن شيءٍ) والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنّك تضمره، وإن شئت أظهرته. وكذلك (لا رَجُلَ ولا شَيءَ)، إنّما تريد: لا رَجُلَ في مَكَانٍ، ولا شَيءَ فِي زمانٍ»[32].

- **المستثنى المنقطع:** أهل الحجاز ينصبون المستثنى وبنو تميم يرفعونه والنّصب اختيار سيبويه. قال سيبويه: «ذا باب يختار فيه النّصب؛ لأنّ الآخر ليس من النّوع الأوّل وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: (مَا فِيهَا أَحَدٌ إلّا حمَارًا) جاءوا به على معنى: و(لَكِن حِمَارا)، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأوّل فيصير كأنّه من نوعه فَحُمِل على معنى ولكن. وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم»[33].

أمّا بنو تميم فيقولون: (لا أحدٌ فيها إلّا حمارٌ)، أرادوا ليس فيها إلّا حمارٌ ولكنّه ذَكَرَ (أحدا) توكيدا؛ لأن يعلم أنّ ليس فيها آدميّ، ثمّ أبدل فكأنّه قال: ليس فيها إلّا حمارٌ. وإن شئت جعلته إنسانا. قال الشّاعر؛ أبو ذُؤَيْب الهُذَليّ:

فإنْ تُمْسِ في قَبرٍ برَهوَةَ ثَاوِيا ... أَنِيسُك أصْدَاءُ القُبورِ تصيحُ»[34].

- **الاستفهام عن المعرفة بـ(مَنْ):** أهل الحجاز يحكون القول فيعيدونه في الاستفهام كقولهم: (دَعْنا مِن تَمْرتان)، على الحكاية لقوله: (مَا عِنْدَه تَمرَتَانِ). وبنو تميم يرفعونه مطلقا. وهو القياس قال سيبويه: «اعلم أنّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدا: مَنْ زيدًا؟ وإذا قال مررتُ بزيدٍ قالوا: مَن زيدٍ؟

وإذا قال: هذا عبدُ اللهِ قالوا: مَن عبدُ اللهِ؟ وأمّا بنو تميم فيرفعون على كلّ حال وهو أقيسُ القولين»[35].

• **المصدر الواقع بعد إمّا:** ذكر سيبويه تحت باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حال قولهم: (أَمّا عِلْماً فَعَالِمٌ) ونصب هذا المصدر الواقع بعد (أمّا) إذا كان منكرا ملتزما عند الحجازيين، فإنّ كان معرّفا، نحو: (أمّا العلمُ فعالم) أجازوا رفعه ونصبه، وبنو تميم على العكس فيلتزمون رفع المصدر المذكور إذا كان معرفة، ويجيزون رفعه ونصبه إذا كان نكرة، والنّصب عندهم أكثر.

قال سيبويه «أمّا علمًا فعالم» ونحوه قد يرفع في لغة بني تميم، والنّصب في لغتها أحسن، فإن دخلت الألف واللام رفعوا... وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنّهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال. وبنو تميم كأنّهم لا يتوهّمون غيره. فمن ثمّ لم ينصبوا في الألف واللام»[36].

• **عمل ما المشبّهة بليس:** استشكل النّحاة قول الفرزدق نصب (مثلَ) في قوله:

فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ.[37]

فتعدّدت توجيهاتهم القائمة على عمل (ما) إذا تقدّم خبرها على اسمها، مع تخلف أحد شروط عملها، وهذه اللّغة التي وردت في البيت اثبت عمل (ما). حتّى قال عنها سيبويه «لا يكاد يعرف»[38] أي شاذة. وذكر ابن عصفور في توجيهها سبعة أوجه قال:

الأوّل: منهم من جعله شاذّا وهو سيبويه.

الثّاني: منهم من قال البيت للفرزدق، فاستعمل الفرزدق لغة غيره فغلط؛ لأنّه قاس النّصب مع التّقديم على النّصب مع التّأخير وهو باطل؛ لأنّ العربيّ إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته فيؤدي ذلك إلى فساد لغته.

الثّالث: ومنهم من قال: «إنّما نصب ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم لأنّك إذا قلت: (مَا مِثْلُكَ أَحدٌ) فنفيت عنه الأحدية احتمل أن يكون مدحًا وذمّا، فإذا نصبت (مِثْلك) ورفعت (أحدا) كان الكلام مدحا، فلذلك نصب مثلهم في البيت وهذا باطل؛ لأنّ ما قبله وما بعده يدّل على أنّه قصد المدح»[39].

الرّابع: منهم من قال: «هو منصوب على الحال والخبر محذوف وهو العامل في الحال تقديره: (وإذ مَا مِثلَهُم بَشرٌ فِي الوُجُودِ) وهو باطل؛ لأنّ معاني الأفعال لا تعمل مضمرة»[40].

الخامس: هم أهل الكوفة جعلوه ظرفا بمنزلة بدل، واستدلوا على صحّة مذهبهم بقول المهلّب بن أبي صفرة: (ما يَسُرّنِي أن يكونَ لِي ألفُ فَارسٍ مثلَ بَيهَسَ). فقالوا: (مُحالٌ ألّا يَسُرُّه أنْ يَكُونَ لَه أَلفَ فَارِسٍ كُلّ واحدٍ مِنهُم مِثلَ بَيْهَس. وإنّما المعنى: أنّه لا يسرّه أن يكون له ألف فارس بدل بَيْهَسَ، لشجاعته وإقدامه على الحروب. وهذا الذي قالوه لا حجّة فيه لأنّ العرب إذا قالتّ: (مَرَرتُ بِرِجالٍ مِثْلَك). كان لهم في ذلك وجهان؛ أحدهما:

–أن يكون المعنى: مررت برجالٍ كُلُ واحدٍ منهم مثلَك؛

–والآخر: أن يكون المعنى: مَرَرتُ برجالٍ كُلُّهم إذا اجتَمَعُوا مِثلَك.

فعلى هذا يكون: ما يسرّني أن يكون لي ألف فارس مثل بَيهَسَ وحدَه.

السّادس: منهم من قال: «مِثلَ منصوب على الظرفيّة فكأنّه في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف: (وإذْ مَا مَكَانًا مِثلَ مَكَانِهم بَشَرُ) ثمّ حذف الموصوف وقامت الصّفة مقامه فأعربت بإعرابه فصار (إذ مَا مثلَ مَكَانِهِم بَشَرُ في الوجود) وهذا باطل؛ لأنّ الموصوف لا يحذف إلّا إذا كانت الصّفة خاصّة ومثلُ ليس من الصّفات الخاصّة. وأن يتقدّم ما يدّل على المحذوف، ولم يتقدّم هنا ما يدّل على المحذوف»[41].

السّابع: ومنهم من قال: «إنّ (ما) هنا لم تعمل شيئا. ولا شذوذ في البيت وذلك أنّ (مثل) أضيفت إلى مبني فبنيت على الفتح فصارت بمنزلة قولك: يَومئذٍ وحينَئذٍ وهو الصّحِيح»[42]. هذا آخر كلام ابن عصفور.

• **من لغات العرب (ذو):** الشّائع فيها أنّها من الأسماء السّتة ولكنّها جاءت موصولة في لغة طيئ قال الشّاعر سِنَان بن الفحل الطّائي:

فإنّ الماءَ ماءُ أبِي وجَدي ... وبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ

وقال مسعدان الطّائي:

قُولَا لِهَذَا المَرءِ ذُو جَاءَ سَاعيًا ... هَلُمَّ فإن المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ

فالشّاهِد أن قبيلة طَيْئ تستعمل (ذُو) اسما موصولا، وهي لغة تفرّدت بها عن العرب في هذه المفردة.

فنخلص ممّا تقدّم أنّ النّحاة لم يقفوا أمام هذه الاختلافات التي ثبتت عن القبائل ساكنين بل اجتهدوا في توجيهها دون أن يفاضلوا بينها في الكثير منها فيردون ما استطاعوا منها إلى القواعد والقياس، أو يفرّعون عليها ضوابط واستثناءات.

**2.3.القياس:** القياس عند النّحاة المقصود منه انتحاء سمت العرب في مفرداتها وفي تراكيبها، وذلك بحمل «غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه».[43] كرفع الفاعل ونصب المفعول، وإن لم يكن كلّ ذلك منقولا عنهم فالأصل في القياس السّماع، أو قاعدة كلّية مجردة اطرد فيها السّماع.

والقياس النّحويّ ثلاثة أنواع: قياس العلّة والشّبه (الحمل على النّظير) والطّرد، وكلّ هذه الأنواع مبسوطة في كتب الأصول.

ووجه كونه رافدا من روافد تعدّد الأوجه وأصلا من الأصول الباعثة للنّحاة على التّوجيه والمسوّغة له، تعدد المقيس عليه بتعدد رواياته كما تقدّم. أو قاعدة كلّية مستنبطة من ملاحظة الشّواهد التي اتفقت في العلّة والحكم وهو ما يعبر عنها بالباب في النّحو، نحو باب الحال مثلا إذا نظرنا إلى عمليّة القياس على

أنّها حمل للفرع على الأصل لعلّة جامعة. فإذا تعددت روايات المقيس عليه يكون القياس من المسوّغات التي حملت النّحاة على التّوجّيه شرط أن تكون تلك الأصول المتعدّدة صالحة من الجهة النّظرية[44].

وتجدر الإشارة هنا أنّ المقيس عليه إذا كان قاعدة متفقا عليها بين النّحاة اتفقت أقوالهم وتوجيهاتهم، وقد يكون ممّا اختلفوا فيه، فلا يعتبر عند البعض أصلا للقياس، فتتباين تنزيلاتهم للحكم وتوجيهاتهم بحسب القواعد المعتبرة عند كلّ فريق؛ كالحمل على التّوّهم، والحمل على المعنى، ويقال هذا على رأي الكسائيّ، أو عند الكوفيّين، أو على رأي الأخفش، فتصبح هذه الآراء أصلا يقاس عليه.

**3.3. العامل النّحويّ:** قامت نظريّة العامل على التّأثير والتّأثر بين وحدات التّركيب، وهو نوع من التّعليل لتبيان حركات تلك الوحدات. فقد آمن النّحاة الأوائل بهذا إذ لا يمكن أن يكون ذلك التّغاير اعتباطيا، بل لابدّ من مؤثر أدى إليه، فسوّغت هذه النّظرية للنّحاة تعدد الأوجه، وفتحت أمامهم باب الاحتمالات الممكنة والمقبولة في التّركيب، وعلى ضوء العامل احتملوا الحذف والتّقدير «لأنّ الحذف والاختصار من سنن العرب في كلامها».[45] والحذف يجري كثيرا على ألسنة العرب، فنجدها تحذف الفعل في الأمر والنّهي، وفي التّحذير نحو قولهم: (الأسدَ الأسدَ)، وفي التّخصيص فتحذف الفعل (أخُصُّ)، وفي الشّرط نحو قولهم: (إن خيرا فخيرا) وهو ما عبر عنه ابن جني بشجاعة العربية.

وقد منحت نظريّة العامل للنّحاة رخصة واسعة لتعدد الوجه النّحويّ ولتوجيه المسائل التي تظهر مخالفة للقواعد. فجاءت هذه النظرية مسوّغة لهم القول بالتّقديم والتّأخير، والحمل على المعنى، وكلّ أدوات العدول عن الوضع الأصلي للتّركيب.

من ذلك توجيههم للنّصب في (غَيْر) من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾.[ سورة الزمر: 64]

يذكر سيبويه عن الخليل أنّ نصب (غَيرَ) بأعبد وتأمروني غير عامل أيّ (لغو) كما يقول: (هو يَفعلُ ذَاكَ فِيمَا بَلَغَنِي)، و(زَيدٌ قائمٌ، فِيمَا ظَنَنتُ) فقولك (فِيمَا بَلَغَنِي) لا يعمل في ذاك، وكذلك ظننت ملغاة.[46] أيّ بخلاف ما يظهر من العبارة أنّ (غَيرَ اللهِ) منصوبة بـ(تَأمُرُونِي).

ولسيبويه وجه آخر وهو تخريجها على حذف النّاصب وهو (أنْ)؛ فارتفع الفعل بعدها؛ أيّ حذفت (أن) من (أَعْبُدُ) المنتصب بـ(تَأمُرُونِي).

فـ«(غَيْرَ) على القول الأوّل، وهو أن تجعل (تَأمُرُونِي) كاللّغو، ينتصب (بأعبد)، كأنّه قيل: أفَأَعْبُدُ غَيْرَ الله فِيمَا تَأمُرُونِي.

وعلى القول الثّاني وهو أن تجعل (أَعْبُدُ) قد حذف منه (أنْ)، ينتصب (بتَأمُرُونِي) كأنّه قيل: أفتأمروني غير الله أن أعبد، فـ(غَيرَ) منتصب بـ(تَأمُرُونِي)، وأن أعبد بدل من غير، كأنّه قيل: أفتأمرون عبادة غير الله، كما أنّ قولك: ضَرَبْتُ زيدًا رَأسَهُ، تقديره: ضَرَبتُ رَأسَ زَيدٍ»[47].

فتظهر بذلك أهميّة القول بالعامل في النّحو العربي وما تقدمه النّظريّة للنّحاة من مسوغات لتّوجيه تلك المسائل التي تعددت أحكامها الإعرابيّة في اللّفظة الواحدة، وردّ الفروع التي أظهرت تعارضا مع أصولها كلّ ذلك في حدود ما تمنحه النّظريّة من معان سليمة.

هذه هي أهم الأسباب التي ألجأت النّحاة إلى سلوك مسلك التّوجيه فالنّحويّ إذا وجّه الحكم إلى هذه الأدلّة لم يكن لغيره أن يطالبه بالدّليل؛ لأنّها هكذا جاءت؛ أيّ سمعت عن العرب وإذا ثبت السّماع لا يطلب التّعليل.

**4. خاتمة:** وفي خاتمة هذا البحث الذي يسعى إلى إبراز الأصول والمسوغات لمسلك التّوجيه النّحويّ في الدّرس اللّساني العربيّ نخلص إلى:

–أنّ تعدد الوجوه الإعرابيّة ظاهرة لسانيّة ثابتة في النّحو العربي أوجدها التّنوع في لغات العرب واختلاف الرواية للشّاهد الواحد، وتعدد الأصول في القياس والقول بالعامل المؤثّر.

-لا يطعن تعدّد الوجوه الإعرابيّة في المفردة الواحدة في شواهد النّحو ولا في قواعده ما دامت تلك الأوجه تتنزل على أصولها.

-مسلك التّوجيه النّحويّ من أبرز مخصبات الدّرس الدّلالي العربيّ بما تمنحه التّوجيهات من معان تَظهر مع كلّ وجه.

-الوجوه الجائزة في اللّغة العربيّة هي التي أثبت التّوجيه موافقتها لقواعد النّحو العربيّ وأفضت إلى معان سليمة.

-لا يتوقّف التّوجيه النّحويّ على تقرير صحّة المقاييس النّحويّة، بل هو مسلك لضبط القواعد واستثمارها.

## 5. قائمة المراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

01-إبراهيم أنيس، مستقبل اللّغة المشتركة، معهد الدّراسات العربيّة، القاهرة، 1960م.

02-ابن عصفور، شرح الجمل للزجاجي، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1 1419هـ-1998م، ج 2.

03-ابن هشام الانصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، دار الكتاب العربي، لبنان ط1، 1406 هـ -1986 م.

04-ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1 1422 هـ - 2001 م، ج1.

05-أبو الفداء عماد الدين إسماعيل، الكنّاش في فني النّحو والصرف الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، لبنان، دط ،2000 م، ج 2.

06-أبو بكر ابن دريد، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1 1987م،ج1. مادة (ج و هـ).

07-أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418 هـ، ج3.

08-أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التّفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، دط، 1420 هـ، ج1.

09-أبو حيّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1998، ج4.

10-أبو سعيد السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، 1394 هـ، دط.

11-أبو عبيدة، مجاز القرآن، تح: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة، دط 381هـ.

12-أبو علي الفارسي، التّعليقة، تح: عوض القوزي، مطبع الأمانة، القاهرة، ط1 1410هـ-1990م ج 2.

13–أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، دط، دت، ج2، مادة (وج هـ).
14–الأخفش، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 1411هـ، ج 1.
15–بدر الدّين العيني، المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السّلام، مصر، ط1، 1431 هـ –2010 م، ج1.
16–البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح، وآخرون، دار المأمون للتراث، بيروت، ط2، 1393 –1414 هـ، ج 1.
17–تمّام حسّان، الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب النّحو–فقه اللّغة– البلاغة، عالم الكتاب، القاهرة، د ط، 2000م.
18–جار الله الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التّنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت ط3، 1407هـ، ج3.
19–الجرجاني، التّعريفات، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، ط1، 1983م.
20–جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، دار القلم دمشق، ط1، 1409 – 1989.
21–جلال الدين السيوطي، شرح شواهد المغني، لجنة التّراث العربي، لبنان، دط، 1386 هـ–1966 م، ج2.
22–جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان، ط3، 1414 هـ، ج13. باب(الواو).
23–الراغب الأصفهانى، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية –دمشق بيروت، ط1، 1412 هـ، ج1.
24–سيبويه، الكتاب، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م ج1.
25–شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، دار المعارف، مصر، دط، دت.
26–عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، تح: محمود شاكر مطبعة المدني بالقاهرة –دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ –1992م.
27–علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، دار غريب، مصر، ط1، 2008م.
28–فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط1 ،1420 هـ 2000 م ج2.

29–المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، لبنان، ج 3.
30–محب الدين الحلبي ناظر الجيش، شرح التّسهيل، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ط1، 1428 هـ، ج3.
31–محمد بن أحمد بن الأزهري، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.ج6، باب الهاء والجيم.
32–محمد سالم محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربيّة، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، مصر ط1، 1404 هـ–1984 م، ج2.
33–محمد سالم محيسن، الهادي شرح طيبة النّشر في القراءات العشر، دار الجيل، بيروت ط1، 1417 هـ –1997 م، ج 2.
34–محمد عميم الإحسان، التّعريفات الفقهيّة، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 2003م.

## 6. هوامش♥:

[1] أبو بكر ابن دريد، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1 1987م، ج1، ص 498. مادة (ج و هـ).

[2] أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، دط، دت، ج2، ص649، مادة (وج هـ).

[3] الراغب الأصفهانى، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم الدار الشامية –دمشق بيروت، ط1، 1412 هـ، ج1، ص855.

[4] محمد بن أحمد بن الأزهري، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.ج6، ص187 باب الهاء والجيم.

[5] جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان، ط3، 1414 هـ، ج13 ص558.باب(الواو).

[6] محمد عميم الإحسان، التّعريفات الفقهيّة، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 2003م ص64.

[7] الجرجاني، التّعريفات، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص69.

[8] علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، دار غريب، مصر، ط1، 2008م، ص214.

[9] أبو حيّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1998، ج4، ص300.

[10] شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، دار المعارف، مصر، دط، دت، ص 45.

[11] أبو سعيد السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، 1394 هـ، دط، ص 83.

[12] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة –دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ – 1992م، ص 81.

[13] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط1420،1 هـ –2000 م ج2، ص 231.

[14] الأخفش، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 1411هـ ج 1، ص 159.

[15] أبو عبيدة، مجاز القرآن، تح: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة، دط 1381هـ ص57.

[16] جار الله الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التّنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت ط3، 1407هـ، ج3، ص 173.

[17] أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التّفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، دط، 1420 هـ، ج1، ص646.

[18] أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418 هـ، ج3، ص 1571.

[19] أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج5، ص2265.

[20] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج 1 ص70.

[21] أبو الفداء عماد الدين إسماعيل، الكنّاش في فني النّحو والصرف، الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، لبنان، دط،2000 م، ج 2، ص13.

[22] السيوطي، شرح شواهد المغني، لجنة التّراث العربي، لبنان، دط، 1386 هـ–1966 م ج2، ص 944.

[23] البيت من الطويل لأوس بن حجر وهو من شواهد سيبويه، أنظر الكتاب ج 1، ص 287.

[24] رواية الديوان: تواهق رجلاها يديه ورأسه ... لها قتب فوق الحقيبة رادف.

أنظر: ديوان أوس بن حجر، تح: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان دط دت، ص70.

[25] المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، لبنان، ج 3، ص285.

[26] البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح، وآخرون، دار المأمون للتراث بيروت، ط2، 1393 -1414 هـ، ج 1، ص 171.

[27] بدر الدّين العيني، المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السّلام، مصر، ط1، 1431 هـ -2010 م، ج1، ص527.

[28] محمد سالم محيسن، الهادي شرح طيبة النّشر في القراءات العشر، دار الجيل، بيروت ط1، 1417 هـ -1997 م، ج 2، ص 309.

[29] محمد سالم محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربيّة، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، مصر ط1، 1404 هـ-1984 م، ج2، ص 252.

[30] إبراهيم أنيس، مستقبل اللّغة المشتركة، معهد الدّراسات العربيّة، القاهرة، 1960م ص09.

[31] ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م، ج1، ص 256.

[32] الكتاب، ج2، ص276.

[33] م ن، ج ن، ص 319.

[34] م ن، ج ن، ص ن.

[35] م ن، ج ن، ص 413.

[36] م ن، ج ن، ص 365.

[37] من البسيط قاله الفرزدق من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز الأموي، ديوان الفرزدق، ص 223.

[38] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 60.

[39] ابن هشام الانصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1 1406 هـ -1986 م، ص282-283.

[40] ابن عصفور، شرح الجمل للزجاجي، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م ج 2، ص 56.

[41] محب الدين الحلبي ناظر الجيش، شرح التّسهيل، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ط1، 1428 هـ، ج3، ص1206.

[42] م ن، ج ن، ص 57.

[43] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، دار القلم دمشق، ط1، 1409 - 1989، ص175.

[44] تمّام حسّان، الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب النّحو-فقه اللّغة-البلاغة، عالم الكتاب، القاهرة، د ط، 2000م، ص 158.

[45] السيوطي، المزهر، ج1، ص 331.

[46] شرح كتاب سيبويه، ج 3، ص 305.

[47] أبو علي الفارسي، التّعليقة، تح: عوض القوزي، مطبع الأمانة، القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م ج 2، ص 206.